

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية المستقلة
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للارباح او الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواءً ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختبارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لشركة "فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أداءها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في ٢٠ ابريل ٢٠٢٢

كامل مجدى صالح
س.م.م رقم ٨٥١٠
سجل هيئة الرقابة المالية رقم ٦٩
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين باجلترا وويلز

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح رقم	الأصول
٢٥١ ٩٩٦ ٧١٠	٤٧٦ ١٤٦ ٧٤٦	(٦)	الأصول غير المتداولة
١٨٢ ٥٥٤ ٠٦٦	٢٦٦ ٧١٨ ٧٢٨	(٧)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١١ ٨٨٩ ٤٨٩	١٦ ١٩٩ ٥٢٤	(٨)	أصول غير ملموسة (بالصافي)
٩٩ ١٦١ ٤٣٣	١٦٣ ٥١٤ ٨٨٢	(٩)	مشروعات تحت التنفيذ
٣٧ ١٧٣ ٢٢٠	١٥ ٢٣٣ ٢٣٠	(١٠)	استثمارات في شركات تابعة
-	٤٧ ١٧١ ٩٧٦	(١١)	استثمارات في شركات شقيقة و مشتركة
-	٨ ٢٣٠ ٠٥٨	(١٢)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
١٩٠ ١٩٠ ٥٣١	١٢١ ٩٣٩ ٠٢٦	(١٣)	أصول ضريبية مؤجلة
٧٧٤ ٤٦٤ ٩٥٩	١ ١١٥ ١٤٤ ١٧٠	(١٤)	قروض لأطراف ذوي علاقة
			إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
١٠٣ ٢٦٤	٢٩٨ ٠٤٦		المخزون
٣٢ ٨٢٤ ٠٢٧	٣٧ ٦٠٠ ٢٤٣	(١٥)	علاء وأوراق قبض
٢٢ ٣٨١ ٤٤٩	٥٣ ١١٢ ١٦٠	(١٦)	مدفوعات وأرصدة مدينة أخرى
٣٨٥ ٤٣٦ ٨٩٠	٣٧٢ ٩٨٠ ٦٤٣		دفعات مقدمه للموفترين
١٢ ٤٣٥ ٥٢٣	٢٥ ٩٠١ ٧٤١	(١٧)	المستحق من أطراف ذوي علاقة
٣٧ ٦٠٢ ٩١٢	-		قروض لأطراف ذوي علاقة
٥٥١ ٧٤٩ ٢٤٥	١ ٠٨١ ٥٦٠ ٠٣٨	(١٨)	أذون الخزينة
٦٦٦ ٩٨٥ ٣٠٧	١ ٠٧٣ ٣٨٩ ٢٧٢	(١٩)	التقنية وأرصدة لدى البنوك
١٦٩٩ ٤٩٨ ٦١٧	٢ ٦٤٤ ٥١٧ ١٤٣		إجمالي الأصول المتداولة
٢ ٤٧٣ ٩٦٣ ٥٧٦	٣ ٧٥٩ ٦٩١ ٣١٣		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية و الالتزامات
٣٥٢ ٦٥٢ ٠٦٠	٨٥٢ ٦٥٢ ٠٦٠	(٢٠)	حقوق الملكية
٢٧ ٧٩٩ ٣١٢	٤٧ ١٢٩ ٠٤٢	(٢١)	رأس المال المسدود والمدفوع
-	٥٢ ٣٩٨ ٠١٧	(٢٢)	إحتياطي قانوني
-	(٢ ٨٣٥ ٧١٦)		إحتياطي نظم الأمانة والتخزين
١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-		إحتياطي مصاريف إصدار أسهم
١١٢ ١٤١ ٧١٦	٢١٧ ٢٤٤ ٧٤١		المجنّب من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال
١٨٦ ٥٩٤ ٥٩٤	١٢٠ ٤١٩ ٦٢٥		الأرباح المحتجزة
٧٩٠ ١٨٧ ٦٨٢	١ ٣٣٨ ٠٠٧ ٧٢٢		صافي أرباح العام
			إجمالي حقوق الملكية
١٠ ١٧٤ ٦٤١	١٤ ٣١٣ ٣٩٨	(٢٣)	الالتزامات غير المتداولة
-	٣٥ ٦٣١ ٧٨٦	(٢٤)	الالتزامات ضريبية مؤجلة
١٠ ١٧٤ ٦٤١	٥٠ ٢٤٥ ١٨٧		إلتزامات عقود تأجير
			إجمالي الالتزامات غير المتداولة
٢٢٢ ٩٨٢ ٥٥٢	٤٣١ ٢٢٤ ٧٣٣	(٢٥)	الالتزامات المتداولة
٢٠ ٥٠٢ ١٤٢	٣٢ ١٣٠ ٦٤٢	(٢٦)	بنوك - تسهيلات ائتمانية
٢٨ ٧٧٥ ٣٦٢	٧٠ ٤٠٥ ٦٣٥	(٢٧)	مخصصات
٧٧٠ ٢٥٢ ٤١٨	١ ٠٠٩ ٥٣٥ ٤١١	(٢٨)	موردون وأوراق دفع
٣٥٢ ٤٤١ ٢٨٦	٤٤٤ ٦٥٥ ٦٣٥	(٢٩)	الموفترين
٣٨ ٩٨٢ ٥٠٠	٦٢ ٢٣٨ ٩٠٣		دفعات مقدمه من التجار
١٠٨ ٥٥٢ ١٥٤	١٦١ ٣٦٦ ٤١٩	(٣٠)	تأمينات تجار التجزئة
٩٤ ٢٣٥ ٦٩٧	١٣٦ ٠١١ ٧٧٩	(٣١)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣٥ ٨٧٤ ١٤٢	١٩ ٠١٩ ٨٥٦	(٣٢)	مستحق إلى أطراف ذوي علاقة
-	٤ ٧٤٩ ٣٩١	(٣٣)	ضريبة الدخل
١ ٦٧٣ ٦٠١ ٣٥٣	٢ ٣٧١ ٤٣٨ ٤٠٤		إلتزامات عقود تأجير
٢ ٤٧٣ ٩٦٣ ٥٧٦	٣ ٧٥٩ ٦٩١ ٣١٣		إجمالي الالتزامات المتداولة
			إجمالي حقوق الملكية و الالتزامات

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متصلاً للتوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ / سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ / اشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ / عبد المجيد عفيفي

تقرير مراقب الحسابات

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٩٠٦٣٦٧٦٦٦	١١١٦٢٦٦٠٧٧	(٢٧)	إيرادات النشاط
(٣٩٦٢٤٦١٤٧)	(٤٩٢٤٢٤٧٦٣)	(٢٨)	تكلفة النشاط
٥١٠١٢١٥١٩	٦٢٣٨٤١٣١٤		مجموع الربح
(١٩١٩٦١١٠١)	(٢٩٣٠٥٥٨٧٣)	(٣٤)	مصروفات إدارية وعمومية
(١٩٢٥٣١٧٥٨)	(٢٧٦٢٤٦٠٩٥)	(٣٠)	مصروفات بيع وتسويق
(٩٦١٧٤٤)	(٣٧٠٢٦٠٠)		بدلات حضور لأعضاء مجلس الإدارة
(٢٠٤٠٠٠٠)	(١١٦٢٨٥٠٠)	(٢١)	مخصصات مكونة
١٩٦٣٢٥٥٢	١٩٢٧٨٩١٢	(٤٢)	صافي ربح حوافر نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري
-	(٣٦٥٧٨٠٣٨)	(٤٣)	مصروف نظام الإثابة والتحفيز للعاملين
-	٤٦٩٣٣٩٠		رد عبء الأضرار عن خسائر الائتمان المتوقعة
(٢٥٢٨٩١٦)	(٣٢٣٣١٨٥)		المساهمة التكافلية في نظام التأمين الصحي الشامل
٧٧٤٤٥٩٥١	١٣٤٦٨٧٧٢٢	(٣١)	فوائد دائنة
(١٥٦٥٧٥٨٦)	(٣١٢٩١٠٨٣)	(٢٩)	مصروفات تمويلية
٦٢٩٦	٢٠٣٦٥٠		فروق تقييم عملة أجنبية
٤٦٥٦٤٠٢	٧١٦٨٠٢٤		أرباح بيع أصول ثابتة
٣٤٥٧٨٧١	٨٩٨٩٥٧٥		إيرادات أخرى
٢٠٩٦٣٩٤٨٦	١٤٣١٢٧٢١٣		الربح التشغيلي
٢٦٢٧١٦٠٥	١٢٠٦٠٤٩٩	(٣٢)	توزيعات أرباح من استثمارات في شركات تابعه
-	٦٦٨٠٠٠٠		ارباح بيع حصة في احدى الشركات التابعة
-	(٤٣٩٥٧٢٦)		مصروفات أخرى
٢٣٥٩١١٠٩١	١٥٧٤٧١٩٨٦		صافي أرباح العام قبل الضرائب
(٤٧٢٢٥٢٣٥)	(٤١١٤٣٦٦١)		ضريبة الدخل الجارية
(٢٠٩١٢٦٢)	٤٠٩١٣٠٠	(٣٣)	ضريبة الدخل المؤجلة
١٨٦٥٩٤٥٩٤	١٢٠٤١٩٦٢٥		صافي أرباح العام بعد الضرائب
٠,١٩	٠,٠٨	(٣٥)	نصيب السهم الأساسي في أرباح العام
٠,١٩	٠,٠٨	(٣٥)	نصيب السهم المخفض في أرباح العام

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٨٦ ٥٩٤ ٥٩٤	١٢٠ ٤١٩ ٦٢٥	صافي أرباح العام
--	--	الدخل الشامل الأخر
--	--	إجمالي الدخل الشامل الأخر
<u>١٨٦ ٥٩٤ ٥٩٤</u>	<u>١٢٠ ٤١٩ ٦٢٥</u>	إجمالي الدخل الشامل

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الإجمالي	صافي أرباح الفترة	احتياطي مصروفات إصدار أسهم	المجانب من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال	الأرباح المحتجزة	احتياطي نظام الأمانة والتحفيز	احتياطي قانوني	رأس المال المصدر والمدفوع	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٦١٣١٩٣٠٩٠	١٠٦٦٨٤٦٦٦	--	--	١٢٠٣٩١٢٨٥	--	٣٢٤٦٥٠٧٩	٣٥٣٦٥٢٠٦٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
١٨٦٥٩٤٥٩٤	١٨٦٥٩٤٥٩٤	--	--	--	--	--	--	بنود الدخل الشامل
١٨٦٥٩٤٥٩٤	١٨٦٥٩٤٥٩٤	--	--	--	--	--	--	صافي أرباح العام
								إجمالي الدخل الشامل (المعدل)
(٩٦٠٠٠٠٠)	--	--	--	(٩٦٠٠٠٠٠)	--	--	--	المعاملات مع مالكي الشركة
--	(١٠٦٦٨٤٦٦٦)	--	--	١٠١٣٥٠٤٣٣	--	٥٣٣٤٢٣٣	--	توزيعات أرباح عاملين
(٩٦٠٠٠٠٠)	(١٠٦٦٨٤٦٦٦)	--	--	٩١٧٥٠٤٣٣	--	٥٣٣٤٢٣٣	--	المحول إلى الأرباح المحتجزة والإحتياطي القانوني
٧٩٠١٨٧٦٨٤	١٨٦٥٩٤٥٩٤	--	--	٢١٢١٤١٧١٨	--	٣٧٧٩٩٣١٢	٣٥٣٦٥٢٠٦٠	إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة
								الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٧٩٠١٨٧٦٨٢	١٨٦٥٩٤٥٩٤	--	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٢١٤١٧١٦	--	٣٧٧٩٩٣١٢	٣٥٣٦٥٢٠٦٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
(٧٥٩٥٣٢٦)	--	--	--	(٧٥٩٥٣٢٦)	--	--	--	أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧
								بنود الدخل الشامل
١٢٠٤١٩٦٢٥	١٢٠٤١٩٦٢٥	--	--	--	--	--	--	صافي أرباح العام
١٢٠٤١٩٦٢٥	١٢٠٤١٩٦٢٥	--	--	--	--	--	--	إجمالي الدخل الشامل
								المعاملات مع مالكي الشركة
(١٤٥٦٦٥١٣)	--	--	--	(١٤٥٦٦٥١٣)	--	--	--	توزيعات أرباح عاملين
--	--	--	(١٠٠٠٠٠٠٠٠)	--	--	--	١٠٠٠٠٠٠٠٠	(١٨) زيادة رأس المال من الأرباح المرحلة
٤٠٠٠٠٠٠٠٠	--	--	--	--	--	--	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	(١٨) زيادة نقدية لرأس المال
--	(١٨٦٥٩٤٥٩٤)	--	--	١٧٧٢٦٤٨٦٤	--	٩٣٢٩٧٣٠	--	المحول إلى الأرباح المحتجزة والإحتياطي القانوني
٥٢٣٩٨٠١٧	--	--	--	--	٥٢٣٩٨٠١٧	--	--	(٤٣) احتياطي نظام الأمانة والتحفيز
(٢٨٣٥٧٦٣)	--	(٢٨٣٥٧٦٣)	--	--	--	--	--	مصروفات إصدار أسهم
٤٣٤٩٩٥٧٤١	(١٨٦٥٩٤٥٩٤)	(٢٨٣٥٧٦٣)	(١٠٠٠٠٠٠٠٠)	١٦٢٦٩٨٣٥١	٥٢٣٩٨٠١٧	٩٣٢٩٧٣٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة
١٣٣٨٠٠٧٧٢٢	١٢٠٤١٩٦٢٥	(٢٨٣٥٧٦٣)	--	٢٦٧٢٤٤٧٤١	٥٢٣٩٨٠١٧	٤٧١٢٩٠٤٢	٨٥٣٦٥٢٠٦٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيه مصرى	جنيه مصرى		صافى أرباح العام قبل الضرائب
٢٣٥ ٩١١ ٠٩١	١٥٧ ٤٧١ ٩٨٦		
			يتم تسويتها بـ:
٩٠ ١٨٣ ٤٧٠	١٢٧ ٦٧٢ ٠٢٧	(٣٠)	إهلاك وإستهلاك العام
٢٠٤٠ ٠٠٠	١١ ٦٢٨ ٥٠٠	(١١)	مخصصات مكونة
(٦ ٢٩٦)	(٢٠٣ ٦٥٠)		فروق تقييم عملة غير محققة
--	(٤ ٦٩٣ ٣٩٠)		رد عيب الأضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة
(٤ ٦٥٦ ٤٠٢)	(٧ ١٦٨ ٠٢٤)		(أرباح) بيع أصول ثابتة
--	(١٢ ٠٦٠ ٤٩٩)		توزيعات أرباح من استثمارات فى شركات تابعه
--	٣٦ ٥٧٨ ٠٣٨		مصرف نظام الأمانة والتحفيز
(١٩ ٦٢٢ ٥٥٢)	(١٩ ٢٧٨ ٩١٢)		صافى ربح حوافر نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزى المصرى
(٧٧ ٤٤٥ ٩٥١)	(١٣٤ ٦٨٧ ٧٢٢)	(٣١)	فوائد دائنة
--	(٦ ٦٨٠ ٠٠٠)		(أرباح) بيع حصة فى احدى الشركات التابعة
١٥ ٦٥٧ ٥٨٦	٣١ ٢٩١ ٠٨٣		مصرفات تمويلية
٢٤٢ ٠٥٠ ٩٤٦	١٧٩ ٨٦٩ ٤٣٧		أرباح التشغيل قبل التغييرات فى رأس المال العامل
			التغييرات فى رأس المال العامل
٦ ٠٧٥	(١٩٤ ٧٨٢)		(الزيادة)/النقص فى المخزون
١٨٣ ٠٦٠ ٥٦٢	١٢ ٧٤٦ ٢٤٧		النقص فى الدفعات المقدمة للمفوترين
(٢٣ ٤٨٧ ٢٦٩)	٩ ٢٧٩ ٢٨٩		النقص/(الزيادة) فى الدينون والأرصدة المدينة الأخرى
(١٠ ٢٩٣ ١١١)	(٤ ٧٦٦ ٢١٦)	(١٣)	(الزيادة) فى العملاء وأوراق القبض
(١١٤ ٢١٩ ٦٥٩)	٢ ٣٣٨ ٧٦١		(الزيادة) فى مستحق من أطراف ذات علاقة
(١٩٩ ٩٧٦ ٨٦٤)	١٠٢ ٩٦٢ ٤٨١		النقص (الزيادة) فى قروض لأطراف ذوي علاقة
١١ ٩٦٣ ٩٤٠	٤١ ٦٣٠ ٢٧٣		الزيادة فى الموردون وأوراق الدفع
٣٣٢ ٨٨٥ ٣٦٧	٢٣٩ ٢٨١ ٩٩٣		الزيادة فى المفوترين
(١٢٢ ٢٥٦)	٤١ ٧٧٦ ٠٨٢		الزيادة/(النقص) فى مستحق إلى اطراف ذوي علاقة
١٣٥ ٣٤٥ ٨٠٦	٩١ ٢١٤ ٣٤٩		الزيادة فى دفعات مقدمة للتجار
١٥ ٨٦٦ ٠١٦	٢٣ ٣٥٦ ٤٠٣		الزيادة فى تأمينات تجار التجزئة
٢٤ ١٦٣ ٢٢١	٥٢ ٨١٣ ٢٦٥		الزيادة فى الدائنون والأرصدة الدائنة
(١٣ ٨٥٠ ٤٥٢)	(٤٦ ٤٧٠ ٤٨٧)		ضرائب دخل مدفوعة
٦٠ ٧٢٨ ٩٣٢	٧٥ ١٠٦ ٢٨٤		مقبوضات فوائد دائنة
٦٤٤ ١٢١ ٢٥٤	٨٢٠ ٩٢٣ ٣٧٩		صافى النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١٢٦ ٨٦٣ ٧٣٨)	(٣٢٤ ٧٥٠ ٩٩٣)		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة
(٣ ٧٩٦ ٩٥٠)	(١٤ ٢٩٦ ٥١٧)		(مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ
(٦٦ ٣٣٨ ٢٠٥)	(١١٣ ١١٦ ٣٨٠)		(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة
٣٠ ٢٦١ ٢١٩	١٥ ٩١٢ ٠٨٠		متحصلات من بيع أصول ثابتة
٥٤ ٩٨٩ ٤٩٢	٦٨ ٢٠٦ ٥٧٩		متحصلات من نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزى المصرى
(٤٢ ٥١٤ ٦٣٧)	(٤٧ ١٧١ ٩٧٦)		مدفوعات فى استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
--	(٤١ ٩١٣ ٤٤٩)		(مدفوعات) لزيادة استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة
(٦٦٠ ٨٧١ ٠٥٩)	(٤٨١ ٧٥٦ ٨١٦)		متحصلات من توزيعات أرباح من استثمارات فى شركات تابعه
--	٦ ٦٨٠ ٠٠٠		صافى الحركة فى أذون الخزانة - أكثر من ثلاثة شهور
(٨١٥ ١٣٣ ٨٧٨)	(٩٢٠ ١٤٦ ٩٧٣)		مقبوضات من بيع حصة فى احدى الشركات التابعة
			صافى النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
--	٣٩٧ ١٦٤ ٢٣٧		مقبوضات من زيادة رأس المال
٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	٢٠٨ ٢٤١ ١٨١		(مدفوعات) / مقبوضات من تسهيلات ائتمانية من البنوك
--	(٦ ٥٤٨ ٨٩٨)		(مدفوعات) عقود تأجير
(٩ ٦٠٠ ٠٠٠)	(١٤ ٥٦٦ ٥١٣)		توزيعات أرباح مدفوعة
(١٥ ٦٥٧ ٥٨٦)	(٢٨ ٨٦٦ ٠٩٨)		(مدفوعات) مصرفات تمويلية
١٩٧ ٧٢٥ ٩٦٦	٥٥٥ ٤٣٣ ٩٠٩		صافى النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٢٦ ٧١٣ ٣٤٣	٤٥٦ ٢٠٠ ٣١٥		صافى التغيير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام
٥٩٠ ٢٦٥ ٦٦٨	٦١٦ ٩٨٥ ٣٠٧		النقدية وما فى حكمها أول العام
٦ ٢٩٦	٢٠٣ ٦٥٠		تغيير فرق عملة للنقدية وما فى حكمها
٦١٦ ٩٨٥ ٣٠٧	١٠٧٣ ٣٨٩ ٢٧٢	(١٧)	النقدية وما فى حكمها آخر العام

تم أستبعاد أثر المعاملات غير النقدية بمبلغ ٤٨٢ ٤٨٦ ٩٨٦ جنيه مصرى قيمة المحول من مشروعات تحت التنفيذ الى الأصول التابئة. تم أستبعاد أثر المعاملات غير النقدية بمبلغ ٤٤ ٨٠٥ ٠٩٣ جنيه مصرى قيمة أصول حق انتفاع.

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجاري برقم ٣٣٢٥٨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ و تم تغيير رقم السجل التجاري الى رقم ٥٠٨٤٠ في مارس ٢٠١١. هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري استثمار ٦ أكتوبر برقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨. غرض الشركة هو تقديم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة وتشغيل وصيانة أجهزة معدات وشبكات الحاسب الآلي والأنظمة الداخلية للبنوك والشبكات والحاسبات المركزية، وضع نظم تشغيل الخدمات البنكية من خلال الانترنت والهاتف وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتداول الوثائق المؤمنة إلكترونياً، تأجير العقارات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية بشرط استصدار كافة التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري. تم اعتماد إصدار القوائم المالية المستقلة للشركة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٢.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها. قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩. وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية: معيار (٤٧) - الأدوات المالية، معيار (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء ومعيار (٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١. وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

أ. معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

١- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.

٢- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك الأصول بغض النظر عند وجود مؤشر لحدوث الخسارة.

٣- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"

تم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ طبقاً للمرحلة الانتقالية بأثر رجعي مع الاعتراف بالآثار التراكمي للتطبيق الأولي في تاريخ التطبيق الأولي وبناء على ذلك لم يتم تعديل أرقام المقارنة ونتج عن تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ تغيير في الأرباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٢١ بمبلغ ١٢٩ ٩٩٨ ١ جنيه مصري نتيجة خسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية.

ب. معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة بعد إستبعاد أى مبلغ محصلة لحساب أطراف أو جهات أخرى مثل ضرائب القيمة المضافة أو ضرائب الخصم والإضافة، وكذلك أى خصم تجارى أو خصم كمية تسمح به المنشأة. تطبيق المعيار المحاسبي الجديد لن يكون له أى تأثير على مبلغ أو توقيت الاعتراف بالإيرادات المعترف بها وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ حيث تم إعتداد استخدام التعديل بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي للتطبيق الأولي لهذا المعيار، ولم يتم تعديل نتائج السنة السابقة.

المبدأ الأساسي لمعيار المحاسبة المصري ٤٨ هو أن الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء يجب أن يعكس:

- المعدل الذي يتم به الوفاء بالتزامات الأداء ، المقابلة لنقل السيطرة على سلعة أو خدمة إلى العميل.
- المبلغ الذي يتوقع البائع الحصول عليه مقابل أنشطته.
- تعتبر الطريقة التي يتم من خلالها تحويل التحكم في سلعة أو خدمة حاسمة ، حيث أن هذا التحويل يحدد الاعتراف بالإيراد.
- قد يتم نقل السيطرة على سلعة أو خدمة بشكل مستمر (قيد الإيرادات على أساس التقدم) أو في تاريخ محدد (الاعتراف عند الانتهاء)

التأثير على القوائم المالية المستقلة

قامت الإدارة بالتطبيق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ ولا يوجد تأثير جوهري على القوائم المالية المستقلة للشركة.

ج. معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير"

- ١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه.
- ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.
- ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.
- ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحققة بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.
- ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

تاريخ التطبيق

يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت.

بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وصدر قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨. وطبقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية.

التأثير على القوائم المالية المستقلة

قامت الإدارة بالتطبيق خلال ٢٠٢١ ويرجى الرجوع الى إيضاح رقم (١١) الأصول الثابتة.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصرى حيث أنها عملة التعامل والعرض للشركة. تم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بالأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة أو بالتكلفة حسب الأحوال. يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات العرضية. هذا وقد تم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة (مخصوصاً منها الاضمحلال، إن وجد) والتي تتمثل في حصة الشركة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها. ربما تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. الأحكام المحاسبية الجوهرية والمصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد. (يرجع للإيضاح رقم ٤).

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية.

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المستقلة للشركة:

أ. استثمارات في شركات تابعة

الشركة التابعة هي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم)، و تتحقق السيطرة عندما يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها و أن تكون عرضة - أو يحق لها - لعوائد متغيره و لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها. وبالتالي فإن الشركة تسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للشركة جميع ما يلي:

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.
 - التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيه.
 - القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يحصل عليها منها.
- على الشركة إعادة تقييم مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لواحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورين بعالية.
- عندما يكون لدى الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لها سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لإعطاءها القدرة المباشرة منفردة على توجيه الأنشطة المرتبطة بالاستثمار. وتأخذ الشركة في اعتبارها جميع الوقائع والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة بالشركة في استثمار ما كافيها لمنحها السلطة بما في ذلك:
- حقوق التصويت التي تحتفظ بها الشركة بالنسبة لحقوق التصويت الأخرى.

• حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.

• الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى و

• أي حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى أن الشركة لديها أو ليس لديها القدرة الحالية على توجيه الانشطة ذات الصلة في الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه القرارات ، بما في ذلك حقوق التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

ب. استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع بالشركة بنفوذ مؤثر عليها ، ولا تمثل مشروع مشترك ، من خلال المشاركة في القرارات والسياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها .

ويتم المحاسبة عن الإستثمارات في شركات شقيقة باستخدام طريقة التكلفة. أما بالنسبة للإستثمارات التي يتم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الإستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

ج. استثمارات في مشروعات مشتركة

المشروع المشترك هو منشأة تتمتع بالشركة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب إتفاق تعاقدى للقيام بنشاط إقتصادي يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن الإستثمارات في مشروعات مشتركة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الإستثمارات في مشروعات مشتركة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

د. ترجمة العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ.

تتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت القيمة العادلة في قياسها باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة عن السنة المالية التي نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالقيمة العادلة حيث يتم إدراج فروق الترجمة الخاصة بها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

هـ. الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المستقلة بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها إن وجدت فيما عدا الأراضي والتي تظهر بالتكلفة. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل -حسب الحالة- فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الإقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية

من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)
مباني	٤٠
شبكات وسيرفرات	٤
ماكينات نقاط البيع	٤-١
حاسبات آلية	٤-٢
أثاث ومعدات مكتبية	٥-٤
تحسينات في أماكن مؤجرة*	٥-٣
سيارات	٥
أدوات ومعدات سوبر فوري	٣
فروع فوري	٣

* يتم تحديد العمر التقديري للأصل و المستخدم كأساس لحساب الإهلاك على أساس فترة العمر الإنتاجي أو على أساس فترة عقد الأيجار أيهما أقل.

و. الأصول غير الملموسة

يتم اثبات الأصول غير الملموسة المقتناه بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال. الاستهلاك يتم حسابه وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية للأصول غير الملموسة.

يتم مراجعة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية الافتراضية للأصول نهاية كل سنة مالية مع الأخذ في الاعتبار أثر التغيرات في الأعمار الإنتاجية الافتراضية التي تم المحاسبة عليها سابقاً.

تراخيص البرامج

يتم إثبات رخص برامج الحاسب الآلي المقتناه بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الاستهلاك.

الاستهلاك يتم حسابه وفقاً لطريقة القسط الثابت وتوزيع تكلفه تراخيص البرامج على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية لها والتي عادة ما تكون على فترة (١٠) سنوات.

البرامج

يتم رسملة برامج الحاسب الآلي المقتناه على أساس التكاليف المتكبدة للحصول عليها واستخدامها ويتم استهلاك هذه التكاليف وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية لهذه البرامج والتي عادة ما تكون على فترة من ٤ - ١٠ سنوات.

ز. اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل. وعندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن الأصل قد اضمحل ويتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية. وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل، نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة، القيمة الاستردادية له أو تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة

الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

ح. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير. يتم الإفصاح عن هذه المعاملات إذا تغيرت عن المعاملة العادية مع طرف ثالث.

ط. الاعتراف وقياس الإيرادات

التطبيقات المباعة

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة.

يتم الاعتراف بالإيراد من التطبيقات المباعة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية التطبيقات إلى المشتري وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المقابل وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة بشكل دقيق ولا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر على التطبيقات المباعة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

الخدمات

يعترف بالإيراد الخاص بالخدمات المقدمة كما يلي:

إيراد خدمات المعاملات

يعترف بالإيراد طبقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك عند اتمام عملية التحصيل والسداد لأنواع الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة مثل شحن الرصيد وسداد الفواتير المختلفة وخدمات تحصيل الأموال الخ.

إيراد الاشتراكات

يتم الاعتراف بإيراد الاشتراكات بقائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيراد الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

إيراد الاستثمار

تثبت إيرادات توزيعات الاستثمار عند صدور الحق لمساهمي الشركة في استلام تلك التوزيعات.

ي. تكلفة النشاط

تتضمن تكلفة المبيعات تكلفة رسوم التحصيل لصالح قنوات السداد المتعددة التي تم عمليات الدفع من خلالها وتشمل (تجار التجزئة والبنوك والبريد المصرى والعديد من الجهات الأخرى) وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع كل طرف على حده وأيضاً تكلفه تحصيل الأموال وكذا التطبيقات المباعة والمستهلكات من الموارد.

يتم تحميل تكلفة المبيعات بنصيب المعاملة من الأهلاكات والاستهلاكات المباشرة وفقاً لنصيب المعاملة على أساس الطاقة العادية المقدره للمعاملات. وفي حالة عدم الوصول للطاقة العادية المقدره للمعاملات يتم تحميل الفرق على الأهلاكات والاستهلاكات ضمن بند المصروفات الادارية والعمومية.

ك. المخزون

يتم تقييم المخزون في تاريخ القوائم المالية المستقلة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل التكلفة في قيمة فواتير المشتريات، أما صافي القيمة البيعية فتتمثل في السعر التقديرى للبيع مخصوماً منه التكاليف التقديرية للإتمام والتكاليف المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ل. الضرائب

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة.

تتمثل ضريبة الدخل عن السنة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية المستقلة.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية المستقلة فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية المستقلة إلا إذا تم رد هذه البنود التي أدرجت بحقوق الملكية المستقلة إلى الوعاء الضريبي طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرار الضريبي واحتساب الضريبة الجارية للعام ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بتلك البنود بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة بينما يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى الحد الذي يتوافر عنده احتمال قوى بإمكانية تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل تسمح باستخدام تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات إذا ما كان الفرق المؤقت ناتجاً عن شهرة أو عن الاعتراف الأولي بأصول والتزامات أخرى (بخلاف تلك التي تنشأ عن تجميع الأعمال) نتيجة إحدى المعاملات التي لم يكن لها تأثير على أي من الربح الضريبي أو المحاسبي.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه.

هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداوله.

م. الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ على الأقل من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر تتوقف الشركة بعدها عن تكوين احتياطي إلا إذا نقص الاحتياطي عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر وهو غير قابل للتوزيع، ويتعين على الشركة العودة إلى اقتطاع الاحتياطي القانوني متى انخفض رصيده عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر.

ن. النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخرزينة وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة خلال فترة ثلاثة أشهر وأذون الخزانة التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

س. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما

تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

ع. قائمة التدفقات النقدية المستقلة

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخبزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك وأذون الخزانة استحقاق (٩٠) يوم فأقل.

ف. مزايا العاملين قصيرة الأجل

مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتببات واشتراقات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (إذا استحققت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية للعاملين الحاليين.

ص. عقود التأجير

في مارس ٢٠١٩، صدر المعيار المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ليحل محل المعيار المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاط التأجير التمويلي والتخصيم خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ ليحل محل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ لذلك يتعين على الشركة تطبيق المعيار المصري رقم (٤٩) الجديد في بداية عام ٢٠١٩، على العقود الخاضعة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) وفقاً للتعليمات الواردة في الكتاب الدوري رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ لذلك يكون التاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٩.

١- عقود الإيجار الخاضعة لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ التي تكون الشركة فيها كمتأجر

تقوم الشركة عند نشأة العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل (لمدة ١٢ شهر أو أقل) أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمتأجر.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزام من:

(أ) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.
(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر.

(د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(هـ) دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر خيار الإنهاء.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

- يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا ما كان:
 - هناك تغييراً في مدة عقد الإيجار ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد الإيجار المعدلة،
 - هناك تغييراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء،
 - هناك تعديل في عقد الإيجار ولم تتم المحاسبة عنه على أنه عقد إيجار منفصل.
- وإذا ما كان هناك تغييراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغيير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات أو تغييراً في المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم دون تغيير ما لم يكن هناك تغييراً في دفعات الإيجار ناتجاً من تغيير في معدلات الفائدة المتغيرة، في هذه الحالة يجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغيرات في معدل الفائدة.

القياس الأولي لأصل، "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل، "حق الانتفاع" من:

- (أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل، "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل، "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هيوط في القيمة؛

(ب) ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

- إذا كان عقد الإيجار يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الاستخدام" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الاستخدام" أو نهاية مدة عقد الإيجار أيهما أقرب.

- يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الاستخدام" قد اضمحلت قيمته، وللمحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.

- لا يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة ارشادي ضمن التزام عقد الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بند "مصروفات إدارية" بقائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تضمن الأحداث الناشئة عنها تلك المصروفات. لا يوجد لدى الشركة حالياً أى من هذه العقود.

- وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً. لم تستخدم الشركة هذا الاختيار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع "المستأجر" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل. يجب على البائع "المستأجر" الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحول ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

د. الأدوات المالية

يتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين وقروض التمويل متناهي الصغر الصادرة عند إنشائها. يتم الاعتراف مبدئياً بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة..

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن ارصدة مدينة بدون مكون تمويلي هام) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أو ناقصاً، بالنسبة لبند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار. يتم قياس الارصدة المدينة التي ليس لها عنصر تمويلي هام مبدئياً بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الاولي ، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه يتم قياسه على النحو التالي: التكلفة المستهلكة ؛ القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من اول فترة معروضة بالقوائم المالية المصدرة بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، و
- تؤدي شروطها التعاقدية إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات تمثل فقط مدفوعات أصل الدين، والفائدة على أصل الدين المتبقى.

يتم قياس الاستثمار في ادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصه بالقيمة العادلة خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج عمل يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية
- تؤدي شروطه التعاقدية في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات المبلغ الاصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الاولي باستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة ، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للنقض عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذه الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم قياس جميع الأصول المالية غير المصنفة بالتكلفة المستهلكة أو من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف الاولي ، قد تقوم الشركة بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أصل مالي يلبي بطريقة أخرى المتطلبات ليتم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي يتم النظر فيها تشمل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً.
- ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على العائد من دخل الفائدة التعاقدية ، أو الحفاظ على مستوى سعر فائدة معين ، أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات مالية ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجية متوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير إلى إدارة الشركة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر
- كيف يتم إثابة المديرين - على سبيل المثال ما إذا كان الإثابة تعتمد على القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في المعاملات غير المؤهلة للاستبعاد من الدفاتر مبيعات لهذا الغرض ، بما يتفق مع الاعتراف المستمر للشركة بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة بمعرفة الغير والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها مقابل للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بأصل الدين القائم خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش ربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة ، تأخذ الشركة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية
- الشروط التي قد تعدل سعر الفائدة التعاقدية ، بما في ذلك خصائص المرتبطة بسعر العائد المتغير
- خيارات السداد المعجل والتمديد
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (مثل حق عدم الرجوع)

تتوافق خيارات السداد المعجل مع شرط مدفوعات أصل الدين والفائدة إذا كان مبلغ السداد العاجل يمثل بشكل كبير مبالغ غير مدفوعة من أصل المبلغ والفائدة على أصل الدين المستحق ، والتي قد تتضمن تعويضاً معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة للأصل المالي المقتنى بخصم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدية ، فإن الخيار الذي يسمح أو يتطلب السداد العاجل بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ الاسمي التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها متوافقة مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لخيار السداد المعجل غير هامة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر ، بما في ذلك أي فوائد أو إيرادات توزيعات الأرباح في الأرباح والخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة: يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة عن طريق خسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات

الأجنبية واصلحلال القيمة في قائمة الأرباح والخسائر. يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من الاستبعاد في قائمة الأرباح والخسائر المستقلة.

استثمارات أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية واصلحلال القيمة في قائمة الأرباح والخسائر. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد ، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتركمة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر الأخرى في قائمة الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبداً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية كمفاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة ، أو كانت مشتقة ، أو تم تخصيصها على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر ، بما في ذلك أي مصروفات فائد ، في الربح أو الخسارة. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بمصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة. يتم أيضاً الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من الاستبعاد في قائمة الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند:

- انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي
- نقل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون فيها إما:
- تم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ؛ أو
- لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي الخاص بها ، ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات ، لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

تقوم الشركة باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. كما تستبعد الشركة الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة بشكل جوهري ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي ، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو التزامات متحملة) في قائمة الأرباح أو الخسائر.

المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الأصول المالية للالتزامات المالية ، ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون للشركة حاليًا حق ملزم قانونًا لمقاصة المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس الصافي أو الحصول على الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد.

اضمحلال الأدوات المالية وأصول الناتجة عن عقود الايراد

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

تقيس الشركة الأضمحلال بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ، باستثناء ما يلي ، والتي يتم قياسها على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا:

- سندات الدين التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية ؛ و
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي مخاطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي.

يتم دائمًا قياس مخصصات الخسارة للارصدة المدينة الأخرى بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تأخذ الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو مجهود غير ضروري. يتضمن ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية ، بناءً على الخبرة التاريخية للشركة والتقييم الائتماني، والذي يتضمن معلومات مستقبلية.

تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد ازدادت بشكل ملحوظ إذا تجاوز تاريخ الاستحقاق أكثر من ٣٠ يومًا.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي قد تخلف عن السداد عندما يكون:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل ، دون لجوء الشركة إلى إجراءات مثل الحصول على الضمان (إن وجد) ؛ أو
- تجاوز الأصل المالي موعد استحقاقه بأكثر من ٩٠ يومًا.

تعتبر الشركة أن أوراق الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيفها لمخاطر الائتمان معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار". تعتبر الشركة أن هذا هو Baa٣ أو أعلى تبعاً لتصنيف وكالة موديز.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرًا).

أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة باحتمالية حدوث لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعال للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ القوائم المالية ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأوراق الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر هي مضمحلة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "ضعيف الائتمان" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

يتضمن المؤشرات على أن الأصل المالي مضمحل ائتمانياً البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض
- مخالفة العقد مثل التخلف عن السداد أو تجاوز تاريخ الاستحقاق أكثر من ٩٠ يوماً؛
- إعادة هيكلة قرض أو دفعة مقدمة من قبل الشركة بشروط لا تراها الشركة بخلاف ذلك.
- احتمالية أن يدخل المدين في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. بالنسبة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم إثباته في الدخل الشامل الآخر المستقل.

هـ. أدوات حقوق الملكية

تُعرف أداة حقوق الملكية بأنها أي عقد يثبت الحق في أصول منشأة بعد خصم كافة التزاماتها. وتُعدُّ الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين في (١)، (٢) أدناه مجتمعين:

(١) ألا تُرتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:

- أن تُسَلَّم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى - أو
- أن تقوم بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى وفقاً لشروط من المحتمل ألا تكون في صالح المنشأة المصدرة للأداة.

(٢) وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) في صورة أدوات حقوق ملكية لذات مصدر الأداة - فيلزم

تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن ترتب على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسَلَّم بموجبه عدد متغير من أدوات حقوق ملكيته - أو
- إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التي تُصدرها وذلك على أساس المقابل المُستَلَم مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة. وإذا ما قامت منشأة باعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذٍ يُعترفُ بتلك الأدوات المُعادُ شراؤها - ويتم خصمها - مباشرةً في حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

و. طريقة معدل الفائدة الفعال (الفعلي)

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. "معدل الفائدة الفعال" وهو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى: - القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي؛ أو - التكلفة المستهلكة للالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعال للأدوات المالية بخلاف الأصول المشتراة أو التي تم إصدارها منخفضة القيمة الائتمانية، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو التي تم إصدارها والتي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم احتساب معدل الفائدة الفعال المعدل وفقاً للائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعال تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي.

ز. التكلفة المستهلكة وإجمالي القيمة الدفترية

"التكلفة المستهلكة" للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه أقساط السداد لأصل الدين، زائد أو ناقص الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق بين المبلغ عند الاعتراف الأولي ومبلغ الاستحقاق، وبالنسبة للأصول المالية، معدلاً لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة. "القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المستهلكة للأصل المالي قبل تعديل بقيمة أي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة.

ح. حساب إيرادات الفوائد والمصروفات

يتم احتساب معدل الفائدة الفعال للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفوائد، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعال على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل منخفض القيمة الائتمانية) أو على التكلفة المستهلكة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعال كنتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات سعر العائد المتغير لتعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق.

ومع ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت منخفضة الجدارة الائتمانية بعد الاعتراف الأولي، يتم احتساب عائد الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المستهلكة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل منخفض الجدارة ائتمانياً، فعندئذٍ يعود حساب عائد الفوائد إلى الأساس الإجمالي.

بالنسبة للأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتمانياً عند الاعتراف الأولي، يتم احتساب إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعال المعدل بالائتمان على التكلفة المستهلكة للأصل. لا يعود احتساب دخل الفوائد إلى الأساس الإجمالي، حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

ق. المنح الحكومية

يتم إثبات حافز نشر نقاط البيع المقدم من البنك المركزي المصري ضمن قائمة الأرباح والخسائر خلال السنة التي تصبح فيها المنح مؤكدة في ضوء معيار المحاسبة المصري ١٢ المنح الحكومية، وذلك عندما تكون جميع الاجراءات المتعلقة باستحقاق وتحصيل تلك المنح قد تم استيفائها حسب الشروط التي قررها البنك المركزي المصري.

٦- الأصول الثابتة (بالصافي)

الإجمالي	حق انتفاع أصول	أدوات ومعدات سويبر فوري	سيارات	تصينات في أماكن موجره	أثاث ومعدات مكتبية	حاسبات آلية	ماكينات نقاط البيع	شيكات وسيرفرات	مباني	اراضي	إيضاح رقم	التكلفة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
٤٠٠.٨٨٥.٦٠٣	--	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٥.٤٨١.٧٣٣	٨.٤٢٤.٨٢٢	٤٨.٩٥٣.٢٤٧	٢.٠٢.٦٩١.٣٤٦	٥٧.٤٤٣.٣٨٩	٤١.١٢٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠		في ١ يناير ٢٠٢٠
١٢٦.٨٦٣.٧٣٨	--	--	--	١.٤٧٤.٩١٦	٧٠٨.١٩٠	٤.٠٤٣.٨٣٤	١١٩.٢٠٩.٨٠٧	١.٤٢٦.٩٩١	--	--		إضافات خلال العام
(٤٦.٩٦٧.٦٠٤)	--	--	--	--	--	--	(٤٦.٩٦٧.٦٠٤)	--	--	--		استيعادات
٤٨٠.٧٨١.٧٣٧	--	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٦.٩٥٦.٦٤٩	٩.١٣٣.٠١٢	٥٢.٩٩٧.٠٨١	٢٧٤.٩٣٣.٥٤٩	٥٨.٨٧٠.٣٨٠	٤١.١٢٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٤٨٠.٧٨١.٧٣٧	--	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٦.٩٥٦.٦٤٩	٩.١٣٣.٠١٢	٥٢.٩٩٧.٠٨١	٢٧٤.٩٣٣.٥٤٩	٥٨.٨٧٠.٣٨٠	٤١.١٢٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠		في ١ يناير ٢٠٢١
٣٨١.١٦٣.٩٦٠	٤٤.٨٠٥.٠٩٣	--	--	٢٠.٦٦٥.٣٤٩	٦٩٥.٨٦٣	٩.٧٨٩.٧٦٠	١٥٨.٦٥٤.٧٨٤	٤٩.٨٠٣.١١١	٧٠.٢٣٠.٠٠٠	٢٦.٥٢٠.٠٠٠		إضافات خلال العام
(٦٩.٩٥٥.٤٩٩)	--	--	--	--	--	--	(٦٩.٩٥٥.٤٩٩)	--	--	--		استيعادات
٧٩١.٩٩٠.١٩٨	٤٤.٨٠٥.٠٩٣	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	٣٧.٦٢١.٩٩٨	٩.٨٢٨.٨٧٥	٦٢.٧٨٦.٨٤١	٣٦٣.٦٣٢.٨٣٤	١٠٨.٦٧٣.٤٩١	١١١.٣٥٩.٥٠٠	٥٢.٤٩٠.٥٠٠		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
												مجمع الإهلاك
١٦٦.٠٤٣.٤١٧	--	٦٤١.٧٣٩	١٤٩.٢٩٨	٦.٤٠٨.٣٢٦	٤.٨٣٢.٩١٤	١٥.٠٥١.١٦٣	١.٠٢.١١٣.٨٥٨	٣٣.٦٧٥.٧١٩	٣.١٧٠.٤٠٠	--		في ١ يناير ٢٠٢٠
٦٨.٣٨٠.٥٠٧	--	--	--	٢.٩٠٥.٤٠١	١.٥٧٥.٤٧٠	١١.٨٥٥.٧٢٩	٤١.٠٧١.٣٢٤	٩.٩٤٤.٣٤٥	١.٠٢٨.٢٣٨	--		إهلاك العام
(٥.٦٣٨.٣٩٨)	--	--	--	--	--	--	(٥.٦٣٨.٣٩٨)	--	--	--		إهلاك الاستيعادات
٢٢٨.٧٨٥.٥٢٦	--	٦٤١.٧٣٩	١٤٩.٢٩٨	٩.٣١٣.٧٢٧	٦.٤٠٨.٣٨٤	٢٦.٩٠٦.٨٩٢	١٣٧.٥٤٦.٧٨٤	٤٣.٦٢٠.٠٦٤	٤.١٩٨.٦٣٨	--		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٢٨.٧٨٥.٥٢٦	--	٦٤١.٧٣٩	١٤٩.٢٩٨	٩.٣١٣.٧٢٧	٦.٤٠٨.٣٨٤	٢٦.٩٠٦.٨٩٢	١٣٧.٥٤٦.٧٨٤	٤٣.٦٢٠.٠٦٤	٤.١٩٨.٦٣٨	--		في ١ يناير ٢٠٢١
٩٧.٧٢٠.٣٠٩	٥.١٧١.٩٨٣	--	--	٤.١٣٠.٠٨٣	١.٣٢٢.٤٤٢	٤.٦٧٧.٩٣٤	٥٤.٠١٣.٤٢٧	٢٦.٩٣٧.٢٦٥	١.٤٦٧.١٧٥	--	(٣١)	إهلاكات و استهلاكات العام
(١٠.٦٦٢.٣٨٣)	--	--	--	--	--	--	(١٠.٦٦٢.٣٨٣)	--	--	--		إهلاك الاستيعادات
٣١٥.٨٤٣.٤٥٢	٥.١٧١.٩٨٣	٦٤١.٧٣٩	١٤٩.٢٩٨	١٣.٤٤٣.٨١٠	٧.٧٣٠.٨٢٦	٣١.٥٨٤.٨٢٦	١٨٠.٨٩٧.٨٢٨	٧٠.٥٥٧.٣٢٩	٥.٦٦٥.٨١٣	--		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
												صافي القيمة الدفترية
٤٧٦.١٤٦.٧٤٦	٣٩.٦٣٣.١١٠	٢٧	٢	٢٤.١٧٨.١٨٩	٢.٠٩٨.٠٤٩	٣١.٢٠٢.١٥	١٨٢.٧٣٥.٠٠٦	٣٨.١١٦.١٦٢	١.٥٦٩٣.٦٨٧	٥٢.٤٩٠.٥٠٠		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٢٥١.٩٩٦.٢١٠	--	٢٧	٢	٧.٦٤٢.٩٢٢	٢.٧٢٤.٦٢٨	٢٦.٠٩٠.١٨٩	١٣٧.٣٨٦.٧٦٥	١٥.٢٥٠.٣١٦	٣.٦٩٣.٨٦٢	٢٥.٩٧٠.٥٠٠		في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

* تتضمن الاستيعادات نقاط بيع داخل مبادرة البنك المركزي أيضا (٤٢)

٧- الأصول غير الملموسة (بالصافي)

التكلفة	تراخيص برامج جنيه مصري	برامج جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٤ ٨٩٣ ٢٤٧	١٦٠ ٠١٨ ٣٢٧	١٩٤ ٩١١ ٥٧٤
إضافات خلال العام	٢ ٣١٣ ٧٥٤	٦٢ ٣٦٣ ٩٨١	٦٦ ٣٣٨ ٢٠٥
في ١ يناير ٢٠٢١	٣٨ ٨٦٦ ٤٧١	٢٢٢ ٣٨٢ ٣٠٨	٢٦١ ٢٤٩ ٧٧٩
إضافات خلال العام	٢٥ ٩٤٦ ١٥٨	٨٧ ١٥٢ ٢٢٢	١١٣ ١١٦ ٣٨٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٤ ٨٣١ ٦٢٩	٣٠٩ ٥٣٤ ٥٣٠	٣٧٤ ٣٦٦ ١٥٩
مجمع الاستهلاك			
في ١ يناير ٢٠٢٠	١٠ ٦٠١ ٩٠٥	٤٥ ٢٩٠ ٨٤٥	٥٥ ٨٩٢ ٧٥٠
استهلاك العام	٣ ٢٠٤ ٤٣٤	١٨ ٥٩٨ ٥٣٠	٢١ ٨٠٢ ٩٦٤
في ١ يناير ٢٠٢١	١٤ ٨٧٦ ٩٣٨	٦٢ ٨١٨ ٧٧٥	٧٧ ٦٩٥ ٧١٣
استهلاك العام	٣ ٤٢٩ ١٠٦	٢٦ ٥٢٢ ٦١٢	٢٩ ٩٥١ ٧١٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٨ ٣٠٦ ٠٤٤	٨٩ ٣٤١ ٣٨٧	١٠٧ ٦٤٧ ٤٣١
صافي القيمة الدفترية			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٦ ٥٢٥ ٥٨٥	٢٢٠ ١٩٣ ١٤٣	٢٦٦ ٧١٨ ٧٢٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٣ ٤٠٠ ٦٦٠	١٦٠ ١٥٣ ٤٠٦	١٨٣ ٥٥٤ ٠٦٦

تتمثل تكلفة البرامج في إجمالي ما تم إنفاقه لتصميم وإنشاء Fawry Technological Platform وفقا لأحدث التقنيات الفنية ووفقا ل (PCI DSS compliance (Payment Card Industry Data Security Standards)، والذي يضم العديد من التطبيقات والنظم المترابطة والتي من خلالها تتكامل شبكة فوري مع العملاء في كافة القطاعات والتجار من خلال العديد من أنواع نقاط البيع (POS) وكذا الهاتف المحمول من خلال تطبيق الأندرويد وأيضا البنوك؛ وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية التي تتكامل فوري من خلالها مع العديد من قنوات الدفع لدى البنوك (ATM, Internet Banking, Mobile Banking)، ومن تطبيقات فوري على سبيل المثال EBPP Switch والبوابات الإلكترونية للمدفوعات وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية للهاتف المحمول (Mobile wallets & Mobile Banking Apps) ونظام إدارة الفواتير وقسائم الشحن من لحظة إنشائها إلى تمام سدادها وتطبيق Source of fund الذي يتم إدارة حسابات التجار من خلاله، وتطوير بوابه الكترونيه ومنظومه كامله للتجارة الإلكترونية، وتطوير نظم Artificial Intelligence & Data Analytics. وهذا يتضمن الانفاق مقابل اضافة ميزات وأنظمة جديدة، وزيادة القدرات الاستيعابية للتطبيقات.

٨- مشروعات تحت التنفيذ

رصيد أول المدة جنيه مصري	إضافات خلال العام جنيه مصري	محول لاصول ثابتة واصول غير ملموسة جنيه مصري	رصيد اخر المده جنيه مصري
٤ ١٧٠ ٥٠٥	٩٨٠ ٤٠٨	٤٨٤ ٣٠٣	٤ ٦٦٦ ٦١٠
٧ ٧١٨ ٩٨٤	٤ ٣١٠ ٧١٩	٨ ٢٠١ ٣٥٣	٣ ٨٢٨ ٣٥٠
--	٩ ٠٠٥ ٣٩٠	١ ٣٠٠ ٨٢٦	٧ ٧٠٤ ٥٦٤
١١ ٨٨٩ ٤٨٩	١٤ ٢٩٦ ٥١٧	٩ ٩٨٦ ٤٨٢	١٦ ١٩٩ ٥٢٤

٩- استثمارات في شركات تابعة

بيان	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
فوري للأنظمة المتكاملة	٪٩٩,٩٩٩	٤٣ ٣٧٤ ٠٠٠	٤٣ ٣٧٤ ٠٠٠
فوري ذهب للخدمات الالكترونية	٪٣٧,١١	٤٦٣ ٧٧٦	٤٨٨ ٧٧٦
فوري جولف - منطقة حرة (الإمارات العربية المتحدة)	٪٧٥	٢١٣ ٦٦٧	٢١٣ ٦٦٧
فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية	٪٥٠,٩٩٩	٥ ٠٩٩ ٩٩٠	٥ ٠٩٩ ٩٩٠
فوري بلس لخدمات البنوك	٪٦٠,٤٦	٥٦ ٨٧٨ ٤٤٩	--
فوري لتمويل السلع الاستهلاكية	٪٧٥	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	--
فوري للتمويل متناهي الصغر	٪٩٩,٨	٤٩ ٩٨٥ ٠٠٠	٤٩ ٩٨٥ ٠٠٠
		<u>١٦٣ ٥١٤ ٨٨٢</u>	<u>٩٩ ١٦١ ٤٣٣</u>

تتمتع الشركة بالسلطة على شركة فوري ذهب للخدمات الالكترونية حيث أن الشركة هي مقدم الخدمات والبنية التحتية التكنولوجية والدعم الفني والتحصيلات النقدية ، لذا لدى الشركة السيطرة الكاملة على جميع القرارات المرتبطة بأنشطة الشركة ومن ثم التأثير على العوائد التي يحصل عليها مساهمين شركة فوري ذهب للخدمات الالكترونية.

- طبقاً لمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة فوري ذهب للخدمات الالكترونية بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٢١ تم الموافقة على توزيع ارباح باجمالي مبلغ ٣٦ ٦٣٣ ٩٢٨ جنيه مصري وقد بلغت حصة الشركة في تلك التوزيعات مبلغ ٤٩٩ ١٢٠ ٦٠٠ جنيه مصري.
- خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ قامت الشركة بالأكتتاب في نسبة ١٠٠ ٪ من إجمالي أسهم الزيادة في رأس المال لشركة فوري بلس لخدمات البنوك - شركة مساهمة مصرية والبالغ ٣٤ ٠٧٨ ٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه مصري بمبلغ ٣٤ ٠٧٨ ٠٠٠ جنيه مصري لتصبح نسبة مساهمة الشركة ٦٠,٤٦ ٪ وتم سداد حصة الشركة في زيادة رأس المال نقداً.
- خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بتأسيس شركة فوري للتمويل الاستهلاكي وتمتلك الشركة نسبة ٧٥ ٪ من رأس مال الشركة والبالغ ١٠ مليون جنيه.

١٠- استثمارات في شركات شقيقة و مشتركة

بيان	عدد أسهم الشركة	نسبة الملكية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
فوري بلس لخدمات البنوك*	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠		--	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠
شركة بوسطة	٨٧٤٤ ٨١٩	٪٩,٠٥	١٢ ٤٢٣ ٢٣٠	١٢ ٤٢٣ ٢٣٠
تذكرة لتكنولوجيا المعلومات	١٠ ٠٠٠	٪٢٠	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
شركة رودرز تكنولوجيا**	٨٠٠ ٠٠٠	٪٣٠	٣٦٠ ٠٠٠	--
شركة وفرها دوت كوم			٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
			<u>١٥ ٢٣٣ ٢٣٠</u>	<u>٣٧ ٦٧٣ ٢٣٠</u>

- تم عرض الاستثمارات في شركات شقيقة في القوائم المالية المستقلة بالتكلفة هذا ويتم ادراج نصيب الشركة في ارباح الشركة الشقيقة بالقوائم المالية المجمعة.

*تم الاستحواذ على شركة فوري بلس لخدمات البنوك خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١ وتم تحويل الشركة من إستثمارات في شركات شقيقة الى إستثمارات في شركات تابعة.

** خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بتوقيع إتفاقية مساهمين لتأسيس شركة رودرز تكنولوجيا وتمتلك الشركة نسبة ٣٠ ٪ من رأس المال وقامت الشركة بسداد مبلغ ٣٦٠ ألف جنيه مصري وهو ما يمثل ١٠ ٪ من حصة الشركة في الأستثمار وتم سداد باقى قيمة الأستثمار والبالغة ٣,٢٤ مليون جنيه مصري خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١١- أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	نسبة المساهمة	اسم الشركة
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
--	١٥ ٧١٦ ٦٧٦	%١	شركة المنيز
--	١٥ ٧٠٠ ٠٠٠	% ١	شركة بريمر
--	١٥ ٧٥٥ ٣٠٠	%٩,٩	شركة برينجر (شركة هولندية)
--	٤٧ ١٧١ ٩٧٦		

١٢- قروض لأطراف ذوى علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
مصرى جنيه	مصرى جنيه	
٣٧ ٦٠٢ ٩١٢	--	شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة شقيقة) - قصيرة الأجل
١٩٠ ١٩٠ ٥٣١	١٢٢ ١٩٠ ٠٠٠	شركة فوري للتمويل متناهي الصغر - قصير الأجل
--	(٢٦٠ ٩٧٤)	يخصم : خسائر الائتمان المتوقعة

بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠ قامت الشركة بتوقيع عقد قرض مع شركة فوري للتمويل متناهي الصغر لمدة عامان. واتفق الطرفان على احتساب الفائدة المستحقة شهرياً على أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصرى حيث بلغت الفائدة المحملة على قائمة الارباح أو الخسائر خلال العام مبلغ ١٤ ٥١٠ ٩٦٥ جنيه مصرى .

١٣- عملاء وأوراق قبض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣١ ٦٩٨ ٨١٥	٣٧ ٢٦٧ ٤٠٩	عملاء - المفوترين
١ ١٢٥ ٢١٢	١ ٦٣١ ٤٠٤	اوراق قبض
--	(١ ٢٩٨ ٥٧٠)	يخصم : خسائر الائتمان المتوقعة
٣٢ ٨٢٤ ٠٢٧	٣٧ ٦٠٠ ٢٤٣	

١٤- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢ ٦١٦ ٩٢٠	٢ ٤٠٧ ٢٠٣	دفعات مقدمة (موردين)
١٥ ٣٩٩ ١٩٠	٤ ٧٥٥ ٤٩٥	إيرادات مستحقة
٩ ٤٨٠ ٢٦٧	٧ ١١٦ ١٨٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
٥٦٦ ٢٠٠	١ ٣٤٦ ٠٥٢	تأمينات لدى الغير
١٦ ٥٤٣ ٢٦٩	١٩ ٢٤٧ ٩٣٥	ضرائب خصم وإضافة
١٧ ٧٧٥ ٦٠٣	٨ ٤٠٠ ٤٤٨	أرصدة مدينة أخرى
--	١٠ ٧٦٥ ٥٦٥	عهد
--	(٢٦ ٧٢٧)	يخصم: خسائر الائتمان المتوقعة
٦٢ ٣٨١ ٤٤٩	٥٤ ٠١٢ ١٦٠	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٥- المستحق من أطراف ذوي علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	طبيعة التعامل	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	حساب جارى	شركة فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية
٣ ٥٥٣ ٥٨٣	٢ ٤٠٦ ٦٥٣	حساب جارى	شركة فوري للتمويل متناهي الصغر
٢٨٧ ٠٦١	١٨ ٩٦٠ ٥٩١	حساب جارى	شركة وفرها دوت كوم
٢٢٠ ٢١١	٢٢٠ ٢١١	حساب جارى	شركة فوري لوساطة التأمين
٨٧٤ ٢٦٤	٢ ٧٦٠ ٢٤٤	حساب جارى	شركة تذكرة لتكنولوجيا المعلومات (شركة شقيقة)
١ ٢١١ ١٠٢	١ ٤٩٤ ٣٠٩	حساب جارى	شركة لتمويل السلع الاستهلاكية
--	١٢٥ ٠٠٠	حساب جارى	شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة تابعة)
٦ ٢٧٩ ٣٠٢	--	حساب جارى	يخصم: خسائر الائتمان المتوقعة
--	(٦٠ ٢٦٧)		
<u>١٢ ٤٢٥ ٥٢٣</u>	<u>٢٥ ٩٠٦ ٧٤١</u>		

١٦- أدون الخزانه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		أدون خزانه استحقاق أكثر من (٩١) يوم
٥٣٨ ٢٧٧ ١٥٠	١ ٠٢٢ ٩٨٥ ٥٥٥		يضاف:
١٦ ٨٣٩ ٩٩٤	٧٤ ٤٧٦ ٧٩٨		العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
(٣ ٣٦٧ ٨٩٩)	(١٤ ٨٩٥ ٣٦٠)		يخصم:
--	(١ ٠٠٦ ٩٥٥)		الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
<u>٥٥١ ٧٤٩ ٢٤٥</u>	<u>١ ٠٨١ ٥٦٠ ٠٣٨</u>		خسائر الائتمان المتوقعة
<u>٥٩٢ ٥٠٠ ٠٠٠</u>	<u>١ ١٤٩ ٥٠٠ ٠٠٠</u>		القيمة الاسمية

١٧- النقدية و أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		حسابات جارية لدى البنوك بالعملة المحلية
١١٩ ١٩٠ ٨٢٣	٢٤٣ ٣٨٠ ٣٩٢		معاملات قبول كروت بنكية تحت التسوية
١٨ ٦٧٤ ٢٦٥	١٢٨ ٧٠٤ ٢٨٥		نقدية لدى شركات تحصيل أموال
٣٧٦ ٢٣٩ ٩٠٦	٥٨٣ ١٦١ ٢٥٩		حسابات جارية لدى البنوك بالعملات الأجنبية
٤ ٨٤٨ ٤١١	٧ ٢٣٣ ١٥٨		ودائع لأجل بالعملة المحلية
٩٠ ٠٧٤ ٧٩٥	٩٥ ٠٣٦ ١١٠		ودائع لأجل بالعملة الأجنبية
٧ ٩٥٧ ١٠٧	١٥ ١٥٥ ٩٤٢		يخصم: خسائر الائتمان المتوقعة
--	(١٨١ ٨٧٤)		
<u>٦١٦ ٩٨٥ ٣٠٧</u>	<u>١ ٠٧٢ ٤٨٩ ٢٧٢</u>		

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		النقدية وأرصدة لدى البنوك
٦١٦ ٩٨٥ ٣٠٧	١ ٠٧٢ ٤٨٩ ٢٧٢		أدون خزانه - أقل من ثلاثة أشهر
--	--		
<u>٦١٦ ٩٨٥ ٣٠٧</u>	<u>١ ٠٧٢ ٤٨٩ ٢٧٢</u>		

١٨- رأس المال

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٦٠ ٦٥٢ ٣٥٣ موزعاً على ١٢٠ ٣٠٤ ٧٠٧ سهماً بقيمة اسمية ٥,٠ جنيه مصري، وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة للشركة زيادة رأس المال المصدر بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري عن طريق توزيع اسهم مجانية يتم تمويلها من الأرباح المرحله للشركة وتم التأشير بتلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢١، وكذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة للشركة زيادة رأس المال المصدر بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري بزيادة نقدية بقيمة الأسهمية عن طريق الإكتتاب لقدامى المساهمين وتم التأشير بتلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢١ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٦٠ ٦٥٢ ٨٥٣ موزعاً على ١٢٠ ٣٠٤ ١٧٠٧ سهم بقيمة اسميه ٥,٠ جنيه مصري.

١٩- الاحتياطي القانوني

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	رصيد أول المدة
٣٢ ٤٦٥ ٠٧٩	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	المحول من صافي أرباح العام السابق
٥ ٣٣٤ ٢٣٣	٩ ٣٢٩ ٧٣٠	
<u>٣٧ ٧٩٩ ٣١٢</u>	<u>٤٧ ١٢٩ ٠٤٢</u>	

٢٠- بنوك تسهيلات أئتمانية

- بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٢٠٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، يستخدم التسهيل الأئتماني في سداد الدفعات المقدمة للمفوترين وقد بلغ الرصيد ١٩٤,١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : ٩٤ مليون جنيه مصري).
- بتاريخ فبراير ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ١٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، مدة التسهيل الأئتماني عام ، وقد بلغ الرصيد ١٤٩,٦ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : ٧٩ ٩٨٣ ٥٥٢ جنيه مصري).
- بتاريخ ديسمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ١٧,٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : ٤٩ مليون جنيه مصري).
- بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٧٥ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ٧٠,١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : صفر).
- بتاريخ أغسطس ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٢ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ٣١,١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ : صفر).

٢١- المخصصات

<u>الرصيد في</u>	<u>المكون خلال العام</u>	<u>الرصيد في</u>	
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>١ يناير ٢٠٢٠</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	مخصص مطالبات
٣٢ ١٣٠ ٦٤٢	١١ ٦٢٨ ٥٠٠	٢٠ ٥٠٢ ١٤٢	
<u>٣٢ ١٣٠ ٦٤٢</u>	<u>١١ ٦٢٨ ٥٠٠</u>	<u>٢٠ ٥٠٢ ١٤٢</u>	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٢- موردين وأوراق الدفع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٧.٤٦.٥٨١	٦٨.٣٣٧.٥٥٩	موردون
١.٧٢٨.٧٨١	٢.٠٦٨.٠٧٦	أوراق دفع
٢٨.١٩٥.٣٦٢	٧٠.٤٠٥.٦٣٥	

٢٣- المفوترين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٣.١٨٧.٣٦٧	٨١٦.٥٦٢.٦١٤	المفوترين
١٤٠.٠٦٦.٠٥١	١٩٢.٩٧٢.٧٩٧	اوراق دفع المفوترين
٧٧.٠٢٥٣.٤١٨	١.٠٠٩.٥٣٥.٤١١	

٢٤- دانون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤.٠٥٩.١٧٧	٣٣.٧٣٧.٣٨٠	مصرفات مستحقة
٣٣.٨٠٦.٣١١	٥٠.٦٠٤.٦٠٧	عمولات مستحقة
٣٣.١٠٣.٠٠٠	٥٠.٨٦٧.٨٠١	مصلحة الضرائب
٢.٧٧٦.٧٤٩	١.٧٥٦.٣٢٠	ايرادات مؤجله
٢.٥٢٨.٩١٧	٣.٢٣٣.١٨٧	المساهمة التكافليه لنظام التأمين الصحي الشامل
٧.٩٥٥.١٧٧	٦.٠٩٦.٥٨٣	معاملات تحت التسوية
٤.٣٢٣.٨٢٣	١٥.٠٧٠.٥٤١	أرصدة دائنة أخرى
١٠٨.٥٥٣.١٥٤	١٦١.٣٦٦.٤١٩	

٢٥- المستحق إلى أطراف ذوي علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	طبيعة التعامل	طبيعة العلاقة	
جنيه مصري	جنيه مصري			
٥٧.٣٨١.٠٠٢	٥٦.١٣٧.٤٥٤	حساب جاري	شركة تابعة	شركة فوري للأنظمة المتكاملة
٣٦.٨٥٤.٦٩٥	٧٩.٥٥٥.٨٣٥	حساب جاري	شركة تابعة	شركة فوري ذهب للخدمات الإلكترونية
--	٣١٨.٤٩٠	حساب جاري	شركة تابعة	شركة فوري بلس للخدمات البنكية
٩٤.٢٣٥.٦٩٧	١٣٦.٠١١.٧٧٩			

٢٦- الالتزامات العرضية

- تتمثل الالتزامات العرضية في قيمة الجزء غير المغطى من خطابات الضمان الصادرة من البنوك لصالح بعض الأطراف والجهات التي تتعامل معها الشركة وبيانها كما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٢٦.٧٤٤.٦٢٥	١.٢٨٦.٥٠٠.٠٠٠	خطابات ضمان بالجنيه المصري
٨٢٦.٧٤٤.٦٢٥	١.٢٨٦.٥٠٠.٠٠٠	

- بلغت إجمالي تسهيلات خطابات الضمان ١,٢٨٦ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في تاريخ القوائم المالية مستخدم منها ٧٣٥ مليون جنيه مصري من البنوك في صورة خطابات ضمان.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية – ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧- إيرادات النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٨٤٠ ٨٤٣ ٩٤٨	١ ٠٠٨ ٦٥٠ ٨٠٠	إيراد خدمات المعاملات – رسوم التحصيل
٦٥ ٥٢٣ ٧١٨	١٠٧ ٦١٥ ٢٧٧	إيرادات النشاط الأخرى
<u>٩٠٦ ٣٦٧ ٦٦٦</u>	<u>١ ١١٦ ٢٦٦ ٠٧٧</u>	

بلغت إجمالي المعاملات مع المفوترين عن العمليات التي تمت بواسطة فوري سواء عمليات دفع فواتير أو عمليات شحن الموبايل عن طريق القنوات المتعددة مثل (نقاط البيع الخاصة بفوري) وأجهزة التليفون المحمول ومنافذ هيئة البريد المصري وماكينات الصرف الآلي والانترنت الخاصة بالبنوك كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٨١ ٠٣٧ ٣٩٣ ٣٠٩	١٣٠ ٨٨٤ ٩١١ ٦٥٨	إجمالي قيمة المعاملات
<u>٨١ ٠٣٧ ٣٩٣ ٣٠٩</u>	<u>١٣٠ ٨٨٤ ٩١١ ٦٥٨</u>	

٢٨- تكلفة النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٦٣ ١٣٩ ٥٤٨	٣٢٧ ٣٢٠ ٣٣٤	عمولة تجار التجزئة
١٦ ٣٤٨ ٧٣١	١٩ ٦٤٠ ٨٣٦	عمولة البنوك
٣١ ٥٥٢ ٣١٠	٤٠ ٦٩٤ ٢٩٠	إهلاك واستهلاك
٧٩ ٢٧٦ ٢٠٣	٩٤ ٨٥٣ ٩١٤	تكلفة تحصيل النقدية
٥ ٩٢٩ ٣٥٥	٩ ٩١٥ ٣٨٩	أخرى
<u>٣٩٦ ٢٤٦ ١٤٧</u>	<u>٤٩٢ ٤٢٤ ٧٦٣</u>	

٢٩- مصروفات تمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٧ ٦٨١ ٤٢٩	١٩ ٣٥٢ ٣٠٦	فوائد مدينة
٧ ٩٧٦ ١٥٧	٩ ٥١٣ ٧٩٢	مصروفات بنكية – خطابات ضمان
--	٢ ٤٢٤ ٩٨٥	فوائد عقود إيجار
<u>١٥ ٦٥٧ ٥٨٦</u>	<u>٣١ ٢٩١ ٠٨٣</u>	

٣٠- إهلاك واستهلاك

تم تبويب الإهلاك والاستهلاك كما يلي:-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣١ ٥٥٢ ٣١٠	٤٠ ٦٩٤ ٢٩٠	تكلفة النشاط
٥٨ ٦٣١ ١٦٠	٨٦ ٩٧٧ ٧٣٦	مصروفات إدارية وعمومية
<u>٩٠ ١٨٣ ٤٧٠</u>	<u>١٢٧ ٦٧٢ ٠٢٦</u>	

٣١- فوائد دائنة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ٥٦٦ ٠٨٩	٥ ٤٨٧ ١٠٦	فوائد دائنة من حسابات جارية وودائع لأجل
٥٥ ١٦٢ ٨٤٣	١١٤ ٦٨٩ ٦٥١	فوائد دائنة من اذون الخزانه
١٦ ٧١٧ ٠١٩	١٤ ٥١٠ ٩٦٥	فوائد دائنة من قروض لطرف ذو علاقة
٧٧ ٤٤٥ ٩٥١	١٣٤ ٦٨٧ ٧٢٢	

٣٢- اهم المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

تم الإفصاح عن الأرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة ضمن الأيضاح رقم (١٤) و (٢٥) والذي يتضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذا طبيعة الحساب

هذا وتمثل المعاملات التي تمت خلال السنة المالية على الحسابات ذات الطبيعة الجارية في المصروفات المسددة بالنيابة عن الشركة أو ماقامت الشركة بسداده بالنيابة عن تلك الأطراف بالإضافة إلى تحويل الأرصدة بين تلك الأطراف (إن وجدت). وهذه المعاملات المدرجة ضمن الحسابات الجارية - والتي تعتبر في جوهرها تحويلات من وإلى الشركة - في طبيعتها قصيرة الأجل , وفيما يلي أهم المعاملات خلال العام:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	طبيعة التعامل	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري		
(٣٠٣ ٧٢٩ ٣٣٨)	(٤١٥ ٤١٢ ١١٥)	تحصيل ايرادت بالأنابه عن طرف ذو علاقته	شركة فوري ذهب للخدمات الإلكترونية
١٦٧ ١٦٦ ٠٣٢	٢٢٨ ٤٧٦ ٨٣٦	تكاليف تأدية خدمات دفع اليكترونية	
(٥٢ ٠٧١ ١٩٧)	(٧١ ٦٥٨ ٦٤٥)	ايراد تأدية خدمات دفع الكترونية	
(٢٦ ٢٧١ ٦٠٥)	(١٢ ٠٦٠ ٤٩٩)	ايرادات توزيعات ارباح	
(٥٣ ٠٨٥ ٦٩٥)	(٧٨ ٦٣٢ ١٦٦)	قيمة شراء برامج من طرف ذو علاقة	شركة فوري للأنظمة المتكاملة
(١١٩ ٢٠٩ ٧٥٦)	(١٦٠ ٩٢٢ ١٣٣)	قيمة شراء ماكينات نقاط بيع	
٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	زيادة رأس المال	شركة فوري للتمويل متناهي الصغر
١٩٠ ١٩٠ ٥٣١	١٢٢ ١٩٠ ٠٠٠	قروض الي طرف ذو علاقة	
(١٢ ٨٧٩ ١١٤)	(١٢ ٦٨٦ ٥٥١)	ايرادات فوائد دائنة	
(٤٩ ٧٣٥ ٦٧٧)	(٦٢ ٨٦٧ ٢٥٨)	تحصيلات ايرادت بالأنابه عن طرف ذو علاقته	شركة فوري بلس لخدمات البنوك
٣ ٨٣٧ ٩٠٥	(١ ٨٢٤ ٤١٤)	ايرادات فوائد دائنة	
(٢ ٠٠٦ ٤٠٠)	--	مصروفات مدفوعة بالإنايه عن الشركه	
٣٧ ٨١٦ ٥٧٩	٣٧ ٨١٦ ٥٧٩	قروض الي طرف ذو علاقة	
	٢ ٢٩٣ ٦٤٠	تكاليف ادارة الفروع	
(١ ٤٦٣ ٤٥٥)	(١٨ ٠٢٧ ٣٥٦)	ايراد تأدية خدمات دفع الكترونية	شركة فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية

٣٣ - الضريبة المؤجلة

فيما يلي أرصدة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة المحسوبة وفقاً لقانون الضريبة على الدخل:

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري	المحمل على قائمة الأرباح او الخسائر جنيه مصري	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ جنيه مصري	
(١٠ ٢٢٨ ٢٠٦)	(٤ ١٣٨ ٧٥٧)	(٦ ٠٨٩ ٤٤٩)	فروق الأهلاكات والأستهلاكات
(٤ ٠٨٥ ١٩٢)	-	(٤ ٠٨٥ ١٩٢)	أثر التطبيق الأولى لمعيار ٤٩ عقود التأجير (إيضاح ٤١)
٨ ٢٣٠ ٠٥٨	٨ ٢٣٠ ٠٥٨	-	عقد منح اسهم العاملين
(٦ ٠٨٣ ٣٤٠)	٤ ٠٩١ ٣٠١	(١٠ ١٧٤ ٦٤١)	

٣٤ - التكاليف و المصروفات طبقاً لطبيعة المصروف

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري	
٢٧٩ ٤٨٨ ٢٧٩	٣٢٤ ٢٣٩ ٢٤٢	عمولات التجار و البنوك
٥ ٩٢٩ ٣٥٦	٩ ٩١٥ ٣١٢	تكلفة أخرى
٧١ ٥٨٩ ٤١٩	٧٠ ٠٦٥ ٤٢١	عمولات بيع و تسويق
٩٠ ١٨٣ ٤٧٠	١٢٢ ٥٠٠ ٠٤٤	إهلاك واستهلاك
٧٩ ٢٧٦ ٢٠٣	١٠٧ ٦٨٠ ٧٠٤	تكلفة تحصيل النقدية
١١٤ ١٦٨ ٠٤٥	١٧٨ ٨٨٢ ٤٥٣	اجور وما في حكمها
١٠ ٠٩٤ ٤٥٨	٢٢ ٢٤٨ ٤١٢	تأمينات اجتماعية
٣٦ ٩٥٠ ٠١٤	٦١ ٣٤٩ ٦٨١	تعهد و دعم فنى واتصالات ومراكز خدمات
١ ٨٦٦ ٧١٠	٥ ١٧١ ٩٨٣	ايجارات
٢٩ ٥٠٦ ٧٣٤	٥٣ ٥٣٥ ٨٦٧	مصروفات بيعية و تسويقية
٧ ٩٧٦ ١٥٧	٩ ٥١٣ ٨١٢	مصروفات بنكية
٧ ٦٨١ ٤٢٩	٢١ ٧٧٧ ٢٩١	فوائد مدينة
٩ ١٤٧ ٦١٩	١٧ ٠١٤ ٩٢٧	مصروفات تأمين
٤ ٦٩٢ ٩٣٦	٦ ٤٠٢ ٣٧٢	مصروفات مقر
٢ ٨١١ ٤٨١	٤ ٦٢٣ ١٣١	مصروفات تدريب و موارد بشرية
٤ ١٥٦ ١٩٩	٤ ٦٧١ ١٨٠	اتعاب مهنية
٤٠ ٨٧٨ ٠٨٣	٧٣ ٤٢٥ ٩٨٢	مصروفات اداريه أخرى
٧٩٦ ٣٩٦ ٥٩٢	١ ٠٩٢ ٠١٧ ٨١٤	
٣٩٦ ٢٤٦ ١٤٧	٤٩٢ ٤٢٤ ٧٦٣	تكلفة النشاط
١٩١ ٩٦١ ١٠١	٢٩٣ ٠٥٥ ٨٧٣	مصروفات ادارية و عمومية
١٩٢ ٥٣١ ٧٥٨	٢٧٦ ٢٤٦ ٠٩٥	مصروفات بيع و تسويق
١٥ ٦٥٧ ٥٨٦	٣١ ٢٩١ ٠٨٣	مصروفات تمويلية
٧٩٦ ٣٩٦ ٥٩٢	١ ٠٩٢ ٠١٧ ٨١٤	

٣٥- نصيب السهم في الأرباح

يحسب نصيب السهم في الأرباح بقسمة صافي الأرباح على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
جنيه مصرى		جنيه مصرى		
المخفض	الأساسى	المخفض	الأساسى	
١٨٦ ٥٩٤ ٥٩٤	١٨٦ ٥٩٤ ٥٩٤	١٢٠ ٤١٩ ٦٢٥	١٢٠ ٤١٩ ٦٢٥	صافي أرباح العام
				يخصم:
(١٧ ٤٥٢ ٨٤٠)	(١٧ ٤٥٢ ٨٤٠)	(١٩ ٢٦٧ ١٤٠)	(١٩ ٢٦٧ ١٤٠)	توزيع أرباح عاملين*
١٦٩ ١٤١ ٧٥٤	١٦٩ ١٤١ ٧٥٤	١٠١ ١٥٢ ٥١٢	١٠١ ١٥٢ ٥١٢	صافي الأرباح بعد التوزيع
٩٠٧ ٣٠٤ ١٢٠	٩٠٧ ٣٠٤ ١٢٠	١ ٣٣٩ ١٠٩ ٠٣٨	١ ٣٣٨ ٤١٥ ٢٣١	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٠,١٩	٠,١٩	٠,٠٨	٠,٠٨	

٣٦- الموقف القانونى

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ قامت إحدى الشركات برفع دعوى قضائية ضد الشركة وإحدى شركاتها التابعة تُطالبها بأن تؤدي مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى عن مستحقات العقد المبرم في عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالإضافة الى الفوائد القانونية المستحقة على هذه المبالغ وحيث أن الشركة لم تقم بأى تعاملات تخص هذا العقد سالف الذكر فإن رأى الشركة و المستشار القانونى الخارجى للشركة أن هذه الدعوة مرجحة الكسب لصالح شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية وأنه لن يترتب على الشركة أية التزامات مالية بسبب هذه الدعوى.

٣٧- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الشركة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانته التنفيذيه وتعديلاته.

ضرائب شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الاقرار الضريبي المعد طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تم إخطار الشركة بطلب فحص تقديري عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلي.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضرائب على الاجور والمرتببات

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص دفاتر الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية .

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم إخطار الشركة بطلب فحص عن السنوات المذكورة وجاري الفحص .

ضريبة الدمغة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

ورد الى الشركة خلال العام مطالبة ضريبية بمبلغ ١٠٠,١ مليون جنيه مصري وذلك عن فروق ضريبية ناتجة عن فحص مأمورية الضرائب للسنوات من ٢٠١٦ الى ٢٠١٩ وقد تم الطعن عليه في المواعيد القانونية حيث ترى الشركة أحقيتها في عدم سداد ذلك المبلغ بناء هلى الدراسة المعدة بواسطة المستشار الضريبي للشركة وطبق للراى القانونى من المستشار القانونى للشركة.

سنة ٢٠٢٠

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص.

ضريبة الخصم و التحصيل

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ القوائم المالية ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

٣٨- الأدوات المالية

إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال. ويتمثل هيكل تمويل الشركة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافاً إليه الأرباح المرحلة. كما تقوم الشركة بمراقبة هيكل رأس المال بصفة دورية و تأخذ الشركة في الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة.

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي ينتج عنها خسارة مالية للشركة.

يتم متابعة اصداء العملاء واوراق القبض بصفه مستمره ولا يوجد متأخرات ضمن تلك الارصده ، كما ان معظم إيرادات الشركة من الخدمات المدفوعة مسبقا والمؤسسات المالية التي تتعامل مع الشركة هي فقط تلك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية. وتقوم الشركة بمتابعة مستمرة للمدينين لتقليل مخاطر الائتمان للحد الأدنى. تقوم ادارة الشركة بتحصيل المبالغ مقدما من التجار والذين يمثلون معظم معاملات الشركة. ايضا يتم التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي.

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير دوريه للاداره العليا عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٦١٦ ٩٨٥ ٣٠٧	١ ٠٨٤ ٣٣٦ ٧١١	نقدية لدى البنوك
٥٥١ ٧٤٩ ٢٤٥	١ ٠٨٢ ٥٦٦ ٩٩٣	اذون خزانه
٣٢ ٨٢٤ ٠٢٧	٣٨ ٨٩٨ ٨١٣	عملاء وأوراق قبض
٦٢ ٣٨١ ٤٤٩	٤٥ ٦٣٩ ١٤٩	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٢ ٤٢٥ ٥٢٣	٢٨ ٢١٧ ٠١٣	مستحق من طرف ذو علاقة
٣٧ ٦٠٢ ٩١٢	١٢٢ ١٩٠ ٠٠٠	قروض لاطراف نوى علاقه
٣٨٥ ٤٢٦ ٨٩٠	٣٧٢ ٧٤٧ ٢١٢	دفعات مقدمه للمفوترين
<u>١ ٦٩٩ ٣٩٥ ٣٥٣</u>	<u>٢ ٧٧٤ ٥٩٥ ٨٩١</u>	

تستخدم الشركة نماذج متخصصة في احتساب مخصص احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أصولها المالية.

مخاطر السيولة

تقع المسؤولية النهائية عن مخاطر السيولة على عاتق إدارة الشركة التي قامت بوضع إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لمواجهة التزامات الشركة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد ومتطلبات إدارة السيولة. تقوم إدارة الشركة بمراقبة التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الاصول والالتزامات المالية.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية اخذاً في الاعتبار بانه لا يوجد لدى الشركة التزامات ماليه ذات عائد او استحقاق اكثر من عام:

الإجمالي	أقل من سنة	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١ ٨٨٤ ٣١٣ ٧٨٢	١ ٨٨٤ ٣١٣ ٧٨٢	التزامات بدون فائدة
٤٧١ ٩٠٥ ٩١٣	٤٧١ ٩٠٥ ٩١٣	التزامات فائدة
<u>٢ ٣٥٦ ٢١٩ ٦٩٥</u>	<u>٢ ٣٥٦ ٢١٩ ٦٩٥</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١ ٦٦٧ ١٧٤ ٠١٢	١ ٦٦٧ ١٧٤ ٠١٢	التزامات بدون فائدة
٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	التزامات فائدة
<u>١ ٨٩٠ ١٥٧ ٥٦٤</u>	<u>١ ٨٩٠ ١٥٧ ٥٦٤</u>	

مخاطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الاصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث ان أغلب تلك الأصول والالتزامات بالجنيه المصري فيماعد اأرصدة البنوك بالعملات الأجنبية مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعه لخطر أسعار الفائدة في حال حصول الشركه على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم الشركة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعة اسعار الفائدة الحاليه مع اسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال العام بمعدل فائدة متغير.

قياس القيمة العادلة

قياسات القيمة العادلة المعترف بها في قائمة المركز المالي المستقل:

يقدم الجدول التالي تحليلاً بالأدوات المالية و الغير مالية التي يتم قياسها - لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولى بها - بالقيمة العادلة ويعرضها بشكل مستقل على ثلاثة مستويات من (١) حتى (٣) وفقاً لمستوى تصنيفها كقيمة عادلة معلنة.

المستوى الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوى الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للأصل أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أي تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أي مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعد أسعاراً معلنة كالتي يتضمنها المستوى الأول.

المستوى الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أي تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة)

٢٠٢١				
جنيه مصرى				
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الاول	
الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال				
FVTOCI الدخل الشامل الآخر				
٤٧ ١٧١ ٩٧٦	٤٧ ١٧١ ٩٧٦	--	--	أسهم غير مقيدة بالبورصة مقاسة بالقيمة العادلة
٢٠٢٠				
جنيه مصرى				
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الاول	
الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال				
FVTOCI الدخل الشامل الآخر				
--	--	--	--	أسهم غير مقيدة بالبورصة مقاسة بالقيمة العادلة

٣٩- أحداث هامة خلال العام

- بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة العادية توزيع مبلغ ١٥,٧ مليون جنيه مصرى على العاملين.
- بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢١ قرر مجلس ادارة الشركة الموافقة على الاكتتاب فى كامل زيادة رأس المال فى شركة فوري بلس لخدمات البنوك -شركة مساهمة مصرية - بحد اقصى ٣٥ مليون جنيه مصرى وتفويض الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للشركة فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك وسوف تصبح حصة الشركة فى شركة فوري بلس لخدمات البنوك - شركة مساهمة مصرية نسبة ٦٠٪.

٤٠- تأثير كوفيد ١٩

- قامت الشركة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة الشركة على تقديم خدمات السداد الالكتروني من خلال قنوات السداد المتعددة التي تتيحها الشركة، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار أنشطة الشركة دون إنقطاع أو توقف، وكذلك قامت الشركة بتقييم المخاطر المحتملة وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، فقد شهد النصف الاول من العام المالي الحالي زيادة الطلب على خدمات السداد الإلكتروني وذلك في ضوء

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لتشجيع استخدام وسائل السداد الالكتروني المختلفة وقد انعكس ذلك على زيادة إيرادات الشركة في العام الحالي. وتقوم الادارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على أنشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لاية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الأثار السلبية المحتملة ان وجدت.

- وفي هذا الصدد قامت إدارة الشركة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة المجموعة على تقديم خدماتها من خلال منتجاتها المتعددة التي تنتجها واثرا على أنشطة المجموعة ككل، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار أنشطة الشركة دون إنقطاع أو توقف وتتضمن الدراسة العناصر التالية:

- مخاطر الأضحلال في الأستثمارات.

- مخاطر التحصيل المتعلقة بالأرصده المدينة و الأطراف ذوي العلاقة في تواريخ أستحقاقها.

- مخاطر السيولة المتعلقة بسداد الألتزامات تجاه الدائنون ، المفوترين و التجار.

وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبى جوهري على أعمالها وأنشطتها، وتقوم الادارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على أنشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لاية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الأثار السلبية المحتملة ان وجدت.

٤١- أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية

بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٣ مليار جنيه مصري، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصري بالقيمة الاسمية على أن يتم فتح باب الاكتتاب لقدامي المساهمين. - في فبراير ٢٠٢٢، اندلع الصراع الروسي والأوكراني. وتتنوع الأوضاع بصورة سريعة مما يؤدي إلى تقلبات عالية في جميع الأسواق. وبالرغم من ذلك تراقب الإدارة عن كثب تطورات السوق في هذا الوضع المتقلب للغاية وتحللها. ومع ذلك، ترى إدارة المجموعة أنه لا يوجد حالياً أي مؤشر على حدوث اضطراب في أعمال الشركة أو عدم الوفاء بالتزامات المجموعة تجاه عملائها ولا توجد مؤشرات على وجود تأثير مادي على أدائها التشغيلي المستقبلي.

- في ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في إجتماعها الأستثنائي رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة ليصل إلى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% و ٩,٧٥% على الترتيب. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥% .

٤٢- الحوافز مرتبطة بمبادرة البنك المركزي المصري

إيراد الحوافز المرتبطة بنشر وتركيب نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري خلال العام المالي قامت الشركة في الدخول باتفاقيات مع بعض البنوك المصرية بهدف التعاون في شراء ونشر وادارة نقاط للبيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري لتنشيط قبول السداد الالكتروني الصادرة خلال مايو ٢٠٢٠، حيث تضمنت المبادرة المشار اليها بصرف حافز عن كل نقطة بيع اليكترونية يتم تركيبها تبعاً لنوع الماكينة وموقعها الجغرافي.

وقد بلغ اجمالي الحافز المدرج بقائمة الارباح او الخسائر والذي حصلت عليه الشركة مقابل نشر وتركيب نقاط بيع في اطار تلك المبادرة مبلغ ٦٨ ٢٠٦ ٥٨٠ جنيه مصري في حين بلغت تكلفة شراء تلك النقاط مبلغ ٦٦٨ ٩٢٧ ٤٨ جنيه مصري

٤٣- المدفوعات المبنية على أسهم

قامت الشركة بتفعيل نظام إثابة وتحفيز العاملين طبقا لموافقة الجمعية العامة غير العادية في ٢٢ فبراير ٢٠٢١، وقامت الشركة بمنح أسهم مجانية وتخصيص أسهم لبعض موظفي الشركة طبقا لنظام مدفوعات مبنية على أسهم ويتضمن النظام إعطاء الحق لبعض الموظفين بشرط أتمام ٣ سنوات خدمه بالشركة لتملك أسهم الشركة عن طريق منح أسهم مجانية أو تخصيص أسهم بقيمة ٥٠% من القيمة العادلة في تاريخ الأستحقاق بشرط أتمام سنتين خدمه بالشركة والتي سيتم إصدارها في تاريخ المنح. تثبت ادوات حقوق الملكية

الخاصة بالمدفوعات المبنية على أسهم بالقيمة العادلة في تاريخ المنح ويتم تحميلها على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمبدأ الاستحقاق خلال فترة الثلاث سنوات للأسهم المجانية وستين للأسهم المخصصة بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة في تاريخ المنح، في مقابل الزيادة في حقوق الملكية طبقاً لتقدير الشركة لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها في تاريخ المنح وقد تم احتساب القيمة العادلة باستخدام سعر السهم المعلن في البورصة المصرية في تاريخ المنح .

وتتمثل أدوات حقوق الملكية خلال العام في الآتي :

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
عدد الأسهم	جنيه مصري	
--	--	قائمة في بداية العام
١٦ ٢٥٥ ٥٢٦	٦٢ ٠٠٥ ٦٨٩	ممنوحة أثناء العام *
--	(٩ ٦٠٧ ٦٧٢)	سقط الحق فيها أثناء العام
--	--	تم ممارستها أثناء العام
١٦ ٢٥٥ ٥٢٦	٥٢ ٣٩٨ ٠١٧	الإجمالي في نهاية العام

* يتمثل عدد الأسهم الممنوحة خلال الفترة في ١٦ ٢٥٥ ٥٤٦ سهم عبارة عن عدد ١٢٧ ٧٧٣ سهم مجاني وعدد ٨ ١٢٧ ٧٧٣ سهم تم تخصيصه بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة في تاريخ الأستحقاق.

٤٤ - عقود التأجير

يتمثل التزامات عقود تأجير في قيمة حق الالتزام الناتج عن إيجار الشركة للمقر الرئيسي لها. مبالغ تم الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	٢ ٤٢٤ ٩٨٥	فوائد عقود تأجير
--	٥ ١٧١ ٩٨٣	أستهلاك أصول حق أنتفاع
--	٧ ٥٩٦ ٩٦٨	

يلخص الجدول التالي حركة التزامات عقود التأجير خلال العام :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	٤٤ ٨٠٥ ٠٩٣	إضافات خلال العام
--	(٦ ٥٤٨ ٨٩٨)	مدفوعات خلال العام
--	٢ ٤٢٤ ٩٨٥	فوائد عقود تأجير
--	٤٠ ٦٨١ ١٨٠	